

النفط يتراجع مع تأثر التفاوض التجاري بخطط أوبك لزيادة الإنتاج

29 أكتوبر، 2025



انخفضت أسعار النفط، أمس الثلاثاء، مسجلةً ثالث يوم من الانخفاضات، حيث طغت خطة أوبك+ لزيادة الإنتاج على التفاوض بشأن اتفاق تجاري محتمل بين الولايات المتحدة والصين، بينما قيّم المستثمرون أيضاً مدى فعالية العقوبات على روسيا.

انخفضت العقود الآجلة لخام برنت 83 سنتاً، أو 1.26 %، لتصل إلى 64.79 دولاراً للبرميل. وانخفضت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 75 سنتاً، أو 1.22 %، لتصل إلى 60.56 دولاراً.

وقال محللو بنك إيه ان زد، في مذكرة صباحية: "قيّم المتداولون التقدم في محادثات التجارة بين الولايات المتحدة والصين والتوقعات

الأوسع للإمدادات". يأتي انخفاض الأسعار بعد أن سجل خام برنت، وخام غرب تكساس الوسيط، الأسبوع الماضي، أكبر مكاسب أسبوعية لهما منذ يونيو، ردًا على قرار الرئيس الأميركي دونالد ترمب بفرض عقوبات على روسيا تتعلق بأوكرانيا لأول مرة في ولايته الثانية، مستهدفًا شركتي النفط لوك أويل، وروسنفت.

ويواصل المستثمرون التفكير في مدى فعالية هذه العقوبات على روسيا. وأفادت مصادر أن أوبك+، التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاء من بينهم روسيا، تميل إلى زيادة متواضعة أخرى في الإنتاج في ديسمبر، مما يُشكل عائقًا أمام الأسعار. وبعد أن خفضت المنظمة الإنتاج لعدة سنوات في محاولة لدعم سوق النفط، بدأت في عكس تلك التخفيضات في أبريل.

لكن ما يدعم السوق هو احتمال التوصل إلى اتفاق تجاري بين الولايات المتحدة والصين، أكبر مستهلكين للنفط في العالم، حيث من المقرر أن يجتمع الرئيسان دونالد ترمب وشي جين بينغ يوم الخميس في كوريا الجنوبية. وتأمل بكين أن تتمكن واشنطن من الالتقاء بها في منتصف الطريق "للتحضير لتفاعلات رفيعة المستوى" بين البلدين، وفقًا لما قاله وزير الخارجية وانغ يي لوزير الخارجية الأميركي ماركو روبيو في مكالمة هاتفية يوم الاثنين.

عقب العقوبات، أعلنت لوك أويل، ثاني أكبر منتج للنفط في روسيا، يوم الاثنين أنها ستبيع أصولها الدولية. ويُعد هذا الإجراء الأكثر تأثيرًا حتى الآن من قبل شركة روسية في أعقاب العقوبات الغربية على خلفية حرب روسيا في أوكرانيا، والتي بدأت في فبراير 2022.

وفي هذا الصعيد، تدرس كازاخستان كيفية التعامل مع حصص شركة لوك أويل الروسية في المشاريع المحلية، حيث صرح رئيس مجلس إدارة صندوق الثروة السيادية، سامروك كازينا، يوم الثلاثاء، بأن "السلطات الكازاخستانية تُحدد كيفية التعامل مع حصص شركة لوك أويل الروسية المُنْتَجة للنفط في مشاريع، وقد تُتخذ قرارًا قريبًا".

وقال للصحفيين في أستانا: "العقوبات قيد الدراسة، ولا يزال تأثيرها على الشركات والاقتصاد قيد التقييم الكامل". وأضاف: "أعتقد أننا سنتخذ قرارًا قريبًا، بحلول نهاية هذا الأسبوع". وتُعد شركة النفط الروسية العملاقة مسهمًا في حقلي تنجيز وكراشاجاناك في كازاخستان، وكذلك في اتحاد خط أنابيب بحر قزوين،

الذي ينقل النفط الكازاخستاني إلى ميناء نوفوروسيسك الروسي للتصدير.

من جانب آخر صرح فاتح بيرول، المدير التنفيذي لوكالة الطاقة الدولية، يوم الثلاثاء، بأن العقوبات المفروضة على الدول المصدرة للنفط قد تدفع أسعار النفط الخام إلى الارتفاع، لكن تأثيرها سيكون محدودًا نظرًا لفائض الطاقة الإنتاجية.

قفزت أسعار النفط العالمية بأكثر من 7 % الأسبوع الماضي، حيث بلغ سعر برميل برنت الآجل 65 دولارًا أميركيًا، بعد أن فرض الرئيس الأميركي دونالد ترمب عقوبات على شركة روسنفت الروسية، ولوك أويل، بهدف الضغط على الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لإنهاء حرب أوكرانيا.

وصرح بيرول للصحفيين على هامش أسبوع الطاقة الدولي في سنغافورة بأنه في حين أن العقوبات قد تدفع الأسعار إلى الارتفاع، إلا أن تأثيرها محدود، حيث تستقر أسعار النفط عند نحو 60 دولارًا أميركيًا نظرًا لوجود فائض هائل في الطاقة الإنتاجية.

وأفادت مصادر تجارية بأن العقوبات دفعت شركات النفط الحكومية الصينية الكبرى إلى تعليق مشترياتها من النفط الروسي على المدى القصير. وقالت مصادر في القطاع إن مصافي التكرير في الهند، أكبر مشتر للنفط الروسي المنقول بحرًا، من المقرر أن تخفض وارداتها من الخام الروسي بشكل حاد.

وقال بيرول: "اليوم، ورغم التوترات السياسية الكثيرة حول العالم، في الشرق الأوسط وروسيا وأوكرانيا، والحروب الاقتصادية والتجارية الكبرى، لا تزال أسعار النفط عند 60 دولارًا، وهو ما توقعناه تمامًا". وأضاف: "ستدخل أسواق النفط والغاز مرحلة حاسمة، ففي غياب التوترات الجيوسياسية الرئيسية، سنشهد انخفاضًا في أسعار النفط والغاز".

وأضاف بيرول، أن نحو 300 مليار متر مكعب من إمدادات الغاز الطبيعي المسال الجديدة ستدخل السوق بين عامي 2026 و2030، نصفها من الولايات المتحدة وكندا وأستراليا وقطر. كما يتوقع أن يظل الفحم جزءًا من الحل للطلب المتزايد على الكهرباء في المنطقة خلال السنوات العشر المقبلة، مما قد يتطلب من رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) 300 جيجاواط إضافية من الكهرباء، أي ما يعادل طاقة اليابان.

كما دعا بيروول الدول الآسيوية إلى استخراج ومعالجة المعادن الأساسية لتنويع مصادرها. وقّعت الولايات المتحدة سلسلة من الاتفاقيات بشأن التجارة والمعادن الأساسية مع أربعة شركاء من جنوب شرق آسيا يوم الأحد، سعيًا لمعالجة اختلالات التجارة وتنويع سلاسل التوريد في ظل تشديد الصين لقيود التصدير على المعادن النادرة. وقال بيروول: "استخراجها، والأهم من ذلك، تكريرها ومعالجتها، لأن مجرد استخراجها وتصديرها كما هي، نهج غير مدروس".

ورأى المشاركون في السوق على نطاق واسع أن تأثير العقوبات قصير الأجل. وذكرت شركة هايتونغ للأوراق المالية في مذكرة، أن أي خسائر في الإمدادات على المديين المتوسط والطويل تبدو محدودة، ومن المرجح أن يضغط فائض المعروض على الأسعار.

في الهند، أفادت مصادر يوم الثلاثاء أن مصافي التكرير الهندية لم تُقدّم طلبات شراء جديدة للنفط الروسي منذ فرض العقوبات، في انتظار توضيحات من الحكومة والموردين. وذكرت المصادر، أن بعض المصافي تلجأ إلى أسواق النفط الفورية لتلبية احتياجاتها من النفط الخام.

طرحَت شركة النفط الهندية الحكومية مناقصة لشراء النفط، بينما عززت شركة ريلينس إندستريز مشترياتها من أسواق النفط الفورية. في الأسبوع الماضي، أعلنت شركة ريلينس، أكبر مشترٍ هندي للنفط الروسي، أنها ستلتزم بالعقوبات مع الحفاظ على علاقاتها مع موردي النفط الحاليين. وتخطط الشركة لوقف استيراد النفط من شركة روسنفت الروسية.

وقال أحد المصادر: "لم نتقدم بطلبات شراء شحنات جديدة بعد، وقمنا بإلغاء بعض الطلبات التي تم حجزها من تجار مرتبطين بالكيانات الخاضعة للعقوبات". وأضاف: "علينا التأكد من أن مشترياتنا غير مرتبطة بالكيانات الخاضعة للعقوبات، لأن البنوك لن تُسهّل عمليات الدفع".

وأضاف مصدر آخر أن شركته تنتظر لترى ما إذا كان بإمكانها الحصول على شحنات من تجار أو كيانات غير خاضعة للعقوبات. اشترت الهند 1.9 مليون برميل يوميًا في الأشهر التسعة الأولى من عام 2025، أي ما يعادل 40 % من إجمالي صادرات روسيا، وفقًا لوكالة الطاقة الدولية.

وانخفضت واردات الهند من النفط الروسي بين أبريل وسبتمبر بنسبة

8.4 % على أساس سنوي، نتيجةً لانخفاض الخصومات وتراجع الإمدادات، مع سعي المصافي للحصول على المزيد من النفط من الشرق الأوسط والولايات المتحدة، وفقًا لمصادر تجارية وبيانات شحن.

في فنزويلا، أعلن الرئيس الفنزويلي نيكولاس مادورو يوم الاثنين أن فنزويلا علقت تعاونها في مجال تطوير الطاقة مع ترينيداد وتوباغو، بما في ذلك مشاريع الغاز الطبيعي المشتركة قيد الإعداد. وصرح مادورو في بث تلفزيوني أن وزارة النفط ومجلس إدارة شركة النفط الوطنية الفنزويلية، بدفسا، أرسلتا إلى مكتبه اقتراحًا بتعليق اتفاقية تعاون مع ترينيداد.

وقال مادورو: "وافقت على الإجراء"، مضيفاً أن قراره علق فوراً جميع جوانب اتفاقية الطاقة مع ترينيداد وتوباغو، وسيُطلب من الكونغرس والمحكمة العليا إبداء رأيهما في توصيات إضافية. وهذا يعني على الأرجح أن فنزويلا ستلغي ترخيص تطوير حقل دراغون الضخم للغاز الطبيعي، من بين مشاريع أخرى.

وفي ظل مواجهة ترينيداد لانخفاض احتياطيات الغاز وإنتاجه، فضل رئيس وزراء ترينيداد السابق كيث رولي دبلوماسية الطاقة مع فنزويلا وقاوم ضغوط العقوبات الأميركية. تركزت هذه الجهود على حقل دراغون للغاز الطبيعي المؤجل في المياه الفنزويلية بالقرب من ترينيداد. يُمكن أن تُشكل احتياطياته البالغة 4.2 تريليون قدم مكعب شريان حياة لاقتصاد ترينيداد المعتمد على الطاقة.

وحصلت شركة شل، وشركة الغاز الوطنية في ترينيداد، على ترخيص أميركي مُجدد في وقت سابق من هذا الشهر للمشروع. وأكدت بيرساد-بيسيسار أن بلادها لا تحتاج إلى غاز فنزويلا. وقالت لصحيفة ترينيداد وتوباغو نيوزداي: "لدينا خطط لتنمية اقتصادنا في قطاعي الطاقة وغير الطاقة".

وتُطور شل بشكل منفصل مشروع غاز ماناتي، الذي يعبر الحدود البحرية إلى فنزويلا، لكنها حصلت على إذن من حكومة مادورو لتطويره على الجانب الترينيدادي بشكل مستقل. ولم يتضح على الفور ما إذا كان هذا المشروع معرضًا للخطر أيضًا.